

ويعلق ابن الملا بقوله^(١) : « ظاهر في أن معنى كونها تفسيرية ، أن لا يغير ما بعدها ما قبلها وأن مفسرها الفعل قبلها ، إلا أنه ينبغي حمله على إرادة أنه تفسير له ، باعتبار جهالة متعلقة لا له نفسه ، وكذا إذا قلت : « كتبت إليه أن قم » فقم تفسير لـ (كتبت) باعتبار تعلقه بمكتوب ما ، لا باعتباره في نفسه ، والحق أن لا نلتزم أن يكون ما بعدها حرف التفسير وما قبله إلا إذا كانا من قبيل المفردات نحو : « رأيت غضنفرأ أي أسداً » أو كان التفسير باعتبار جزء الجملة كما في قولك : « أرميته أي ألقيته » ... وإنما إذا لم يكونا كذلك فلا ، بل يكفي في صحة ذلك أن يكون المراد من الأول هو الثاني ... بل ربما كان التفسير لبيان ما حذف من أجزاء الجملة ، كقولهم في قوله تعالى : ﴿ واختار موسى قومَه سبعين ﴾^(٢) ، أي من قومه فظهر أن ما بعد أي لا يلزم أن يكون نفس ما قبلها ، كما في هذا عَسجد أي ذهب .

ثم يقول : فأى مدخل للطبع في الأحكام النحوية قبولاً ورداً ، وأيد ذلك بأن عدم قبول الطبع إنما هو لعدم الألف بـ أي

(١) منتهى أمل الأريب من الكلام على مغني اللبيب ١/٦٤ - ٦٥ .

(٢) سورة الأعراف من الآية ١٥٥ .